

الآثار السوسيو-ثقافية لمشكلة العمالة الأجنبية : العراق ما بعد ٢٠٠٣ أنموذجاً

Socio-cultural effects of the problem of foreign labor: race after

2003 as a model

م. د سماح نجم كاظم

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

Inst.Dr.samah najm kazim

Al-Nahrain University / College of Political Science

samah.najm@nahrainuniv.edu.iq

الملخص :

منذ تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٥٨) وقانون العمل العراقي ينظم العمالة الأجنبية بقوانين وشروط تحدد حسب فلسفة الدولة وطبيعة المرحلة ، استقبال لم يخلو من الآثار السلبية لاسيما ما بعد (٢٠٠٣) والتحول نحو اقتصاد السوق المعولم النيوليبرالي ، تحول أنتج معضلات ذات طبيعة بنيوية معقدة ، نظراً لحجم العمالة الأجنبية واختلاف الجنسيات والثقافات مما يمكن أن يؤثر إلى مخاطر اختلال في التركيبة الديمغرافية ، وتغير ميزان القوى المجتمعي في حال تقام الاعداد ومطالب المواطنة اذا ما تم التوطين ومنحت الهوية ، مما يمكن من الحديث عن أجيال من العمالة الاجنبية مستقبلاً ، وتهديد الهوية الثقافية عبر القيم واللغة والثقافة المغايرة للمنظومة الوطنية لاسيما وجود فئة مربيات المنازل والمدارس مما يؤثر بشكل مباشر على التنشئة الاجتماعية نظراً للعلاقة المباشرة بالبنى العقلية ، مما يمس عمق الأمن الثقافي والاجتماعي والشخصي لاسيما أذ نظرنا إلى معضلة العمالة الأجنبية غير الشرعية، ومن هنا جاء البحث لبيان مفهوم العمالة الأجنبية وتاريخها في العراق، وتثبيت الإحصاء الرقمي للأعداد العمالة الأجنبية ، وبيان المخاطر الاجتماعية والثقافية .

الكلمات المفتاحية : العمالة الأجنبية، الخلل السكاني ، الأمن المجتمعي ، الهوية الثقافية .

Abstract :

Since the establishment of the Iraqi state (1958), the Iraqi Labor Law has regulated foreign labor with laws determined according to the state philosophy , A reception that has not been without effects, especially

after (2003) shift towards aglobalized new liberal given the size foreign labor and the difference in nationalities and cultures which can indicate the risk of an imbalance in the demographic composition, and the change in the societal balance of power in the event of an increase in the numbers and demands of citizenship if resettlement is granted and identity , And the threat of cultural identity through values, language and religion different from the national system, especially the presence of the category of nannies in homes and schools, which directly affects upbringing, Hence the research came to clarify the concept of foreign labor and its history, and census of the numbers of foreign labor, and the statement of social and cultural risks, then intellectual treatments.

Keywords: foreign labor, population imbalance, social security, cultural identity.

المقدمة

تعدّ إشكالية العمالة الأجنبية واحد من الموضوعات المعاصرة والمعقدة ، تختلف حدتها وأثرها من مجتمع لآخر حسب النسب المئوية لأعدادهم ، تنعكس آثارها على التركيبة الديمغرافية والثقافة الوطنية والأمن المجتمعي والثقافي ومخاطر اقتصادية وسياسية معقدة ، انعكست على مفاهيم من قبيل (مجتمع الوافدين) و(بلد المهجر) ، ارتبطت بذرتها الأولى في هجرة القوى العاملة مدفوعة بعوامل نجد صيغتها الأمثل: (الهجرة من دول العسر والفائض السكاني إلى دول اليسر الاقتصادي) ، فبعد العامل الاقتصادي العامل الأبرز في عومل جذب العمالة الاجنبية ، ويعد (العراق) أحد دول الاستقبال هذه علماً بأن ظاهرة استقدام العمالة الأجنبية ليست بالجديدة ، بيد أن حجم التحولات البنيوية لاسيما في البنية الاقتصادية المتجسدة في الانتقال من الاقتصادي المخطط إلى السوق الحرة ، والتعاون البنيوية بين هذه البنية والسياسية والأمنية أظهر المشكلة على نحو ابرز، إشكالية تطرح مخاطر على المستوى الاجتماعي والثقافي تبعاً لاختلاف الهوية الثقافية طالما أن اغلب الجنسيات الأجنبية من دول أسيوية، والعدد الكبير الذي يقترب من مليون عامل اجنبي و(٨٠٠) ألف غير مرخصين، الأمر الذي يستلزم أولاً الوقوف على التنظيم القانوني العراقي الخاص بالعمل ، وطرح احصائيات رقمية تحدد حجم العمالة الأجنبية ، واثارها

المهددة للمنظومة الثقافية والاجتماعية وأمنهما ، فالحديث عن اجيال من المهاجرين والتجنيس يشكل خطر حقيقي ، يجد ادواته عبر الاتصال الثقافي المباشر عبر التنشئة الاجتماعية حيث منظومة التعليم والأسرة يشكل خطر حقيقي ، ويؤثر لوجود خلل في التركيبة السكانية في المستقبل ، إذ مالم يتم تنظيم العمالة الاجنبية عبر تحديد المرافق والمؤسسات والقطاعات الحكومية المناسبة لعملهم وتوقيتات محددة ، وتحديد الاحصائي الدقيق لعدد العمال الأجانب طالما أن بعض التهديدات المجتمعية والثقافية تستلزم نسب كبيرة ، ناهيك عن المخاطر الأمنية المتمثلة بالإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة وغير من المشكلات الأمنية .

مشكلة البحث :

تتبع إشكالية البحث من الآثار السلبية ذات الخطورة العالية التي تطرحها مشكلة العمالة الأجنبية في العرقي ما بعد (٢٠٠٣) ، والمهددة عمق البناء الثقافي للمنظومة العراقية وهويتها الوطنية في المستقبل ، وأمنه الاجتماعي والإنساني الحالي طالما وجود نسبة كبيرة لعدد العمالة الأجنبية غير المرخصة الأمر الذي يستلزم البحث في كلاً من الآتي :

- ١- التحديد الدقيق لمفهوم العمالة الأجنبية لاسيما المحدد من المنظمات العالمية، وتحديد الاسباب والدوافع التي تشكل عناصر جذب العمالة الأجنبية إلى (العراق) .
- ٢- التنظيم القانوني وفق دراسة تاريخية لقانون العمل العراقي المنظم للعمالة الأجنبية من شروط منح إجازة العمل وتوقيتاتها وضوابط عملها .
- ٣- ماهي النسب الاحصائية التخصصية لأعداد وجنسيات ونوع العمالة الأجنبية في العراق، ولأهم نسب العملة الأجنبية غير الرخصة منها ؟
- ٤- ماهي الآثار الثقافية والاجتماعية والأمنية لكليهما والمترتبة على العمالة الأجنبية في العراق وتحديد المؤسسات التي تشكل عمق هذا الخطر .

فرضية البحث :

تنتطق فرضية البحث من جملة مفادها : (إنَّ المخطر والآثار السلبية للعمالة الاجنبية في العراق تتطوي على بعدين امنيين الأول مباشر يتجسد في الأمن المجتمعي والإنساني تبعاً لمعضلة العمالة الأجنبية غير المرخصة ، وبعد سوسيو/ثقافي يهدد عمق التركيبة المجتمعية العراقية في المستوى الثقافي والاجتماعي قد يتطور مستقبلاً ليشكل تحدي حقيقي إذا ما لم يتم تنظيمه) .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من دراسته وتحليله لمشكلة عملية تمس واقع المجتمع العراقي المعاصر ، مهددة لأمنه المجتمعي والثقافي ، وتطرح مشكلات بنية معقدة تمس عمق بنى التركيبة الاجتماعية العراقية عموماً لترتبط بعلائق معقدة بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على نحو معقد تستلزم تحليلها والوقوف عليها وبيان أثرها الحالية والمستقبلية .

منهجية البحث :

تم الاعتماد في كتابة البحث وتحليل مضمونه على المنهج التاريخي أولاً لبيان تطور التنظيم القانوني العراقي لقانون العمل ممتزج بواقع العمالة الأجنبية على نحو تاريخي ، والمنهج البنوي لبيان طبيعة الآثار المترتبة للعمالة الأجنبية على البنيتين السوسولوجية والثقافية على نحو تفكيكي وتركيبى .

أولاً : العمالة الأجنبية : دراسة في المفهوم والتنظيم القانوني العراقي

مجتمع الوافدين وإشكالية العمالة الاجنبية محور الدراسة الأساسي لتشكل الدوافع والأسباب لظهور هذه الإشكالية والقاعدة التنظيمية في سياق الواقع الإنساني للمجتمع العراقي ما بعد عام(٢٠٠٣) أساسه.

١- تحديد مفهوم العمالة الأجنبية واسبابها : دراسة نظرية

وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولي وضمن المادة (١١) حددت العمالة الاجنبية بأنها أي شخص يهاجر أو هاجر من بلده إلى بلد آخر بغية شغل وظيفة ما بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص ، ويشمل أي شخص يقبل قانوناً بوصفه عاملاً مهاجر ويستثنى من ذلك "عمال الحدود-البحر"/القادمين بقصد التدريب والتعليم / الفنانين والاشخاص الذين يمارسون مهنة حرة ودخلوا البلد لفترة قصيرة (١) ، في حين حددت (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين واسرهم) (١٩٩٠) التابعة للأمم المتحدة العامل المهاجر بأنه "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" ، يشمل العامل المهاجر كلاً من الآتي : (٢)

(١) سونيا ارزروني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٣١، المجلد ١٩، ٢٠٢٣، ص ١١٦ .

(٢) الأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم ١٥٨، ١٩٩٠ ، المادة الثانية .

- ١- عامل الحدود الذي يحتفظ بمحل أقامته المعتاد بدولة مجاورة ويعود إليه كل يوم او يوم بالأُسبوع.
 - ٢- العامل الموسمي الذي يتوقف عمله بطبيعته على الظروف الموسمية .
 - ٣- عامل على منشأة بحرية لا تخضع لولاية دولة ليس من رعاياها .
 - ٤- العامل المتحول الذي يكون محل أقامته المعتاد دولة ما مما يضطره الى السفر لدولة أخرى لفترة وجيزة نظراً لطبيعة مهنته .
 - ٥- عامل الاستخدام المحدد الذي ارسله رب العمل لفترة محددة لدولة معينة للقيام بمهنة محددة
 - ٦- العامل لحاسبه الخاص الذي يمارس نشاطاً مقابل اجر محدد غير مقيد بعقد خارج حدود دولته.
- ويستثنى من ذلك كلاً من العاملين في الوكالات الدولية والمنظمات او الاشخاص الذين ترسلهم الدولة لأداء مهام رسمية ، او موظفي البرامج التنموية وبرامج التعاون ، وكذلك المستثمرون المقيمون ، والطلاب والمتدربين ، واللاجئ وعديم الجنسية فلا يعدون ضمن فئات العمالة الوافدة ^(١)، عمالة حددت اشكالياتها(بمجتمع يشكل فيه الوافدون غير المواطنين نسبة عالية من سكان وقدرة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لفترة ممتدة ومتصلة من الزمن)، ويمثل الخلل السكاني ابرز سمة لهذه الإشكالية لاسيما في دول (مجلس تعاون الخليج) الذي شكلت ضمانة العمالة الوافدة سمة فريدة من نوعها ؛ نسبة تدفقهم التي وصلت في بعض دولها لـ(٩٠٪)*، لتشكل ظاهرة انقسام الرأي حولها اذا يرى بها البعض ظاهرة تهدد الهوية الوطنية ، أما الآخرون فسلطوا الضوء على العنصرية والتمييز الذي يتعرض له العامل الوافد ^(٢)، ارتفاع ترجع أسبابه إلى عوامل مزدوجة نحددها بمجموعتين : ^(٣)

(١) المصدر نفسه .

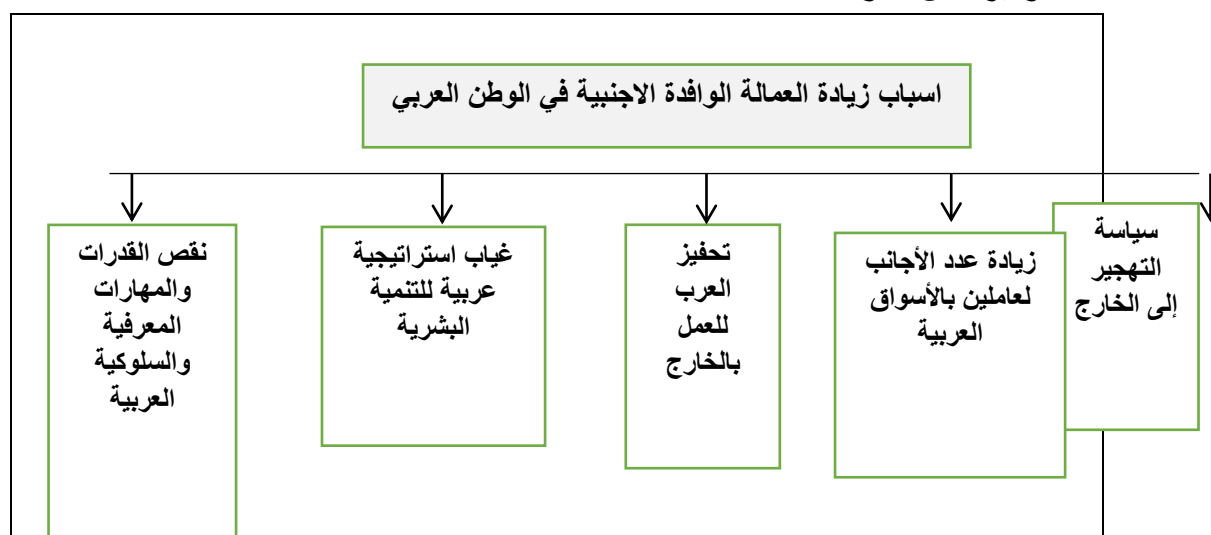
* في حدود الخمسينيات والستينيات ارتفعت نسبة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهي نسبة غير ثابتة اذ تختلف من بلد لآخر وفي حدود البلد الواحد كذلك نسبة إلى التغيير الزمني ، مثال ذلك الكويت اذا استمرت النسبة بالارتفاع نظراً لزيادة إيرادات النفط في حقبة محددة وانخفاض اعداد السكان الاصليين مما اضطرهم للاستعانة بالعمالة الوافدة حيث بلغت نسبتها عام (١٩٥٧) حوالي (٤٥٪) وارتفعت إلى ما يقارب (٥٣٪) عام (١٩٦١)، واستمرت لزيادة حتى بلغ اوجها لشكل نسبة (٧٥٪) من عدد العمالة عام (١٩٨٥)(ينظر في ذلك : محمد صادق اسماعيل، العمالة الوافدة في الخليج العربي ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٠-١١) .

(٢) عمر هشام الشهابي ، سكان الخليج مظاهر الخلل وآليات المواجهة ، ط١، مكتبة آفاق ، الكويت ، ٢٠١٤، ص ٧.

(٣) فريد راغب النجار، العمالة الأجنبية في الوطن العربي، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ص ١٣-١٤.

أ- عوامل طرد وتهجير العمالة الوطنية: قلة فرص العمالة الوظيفية وخاصة الماهرة ، والخصخصة وبيع الشركات للأجانب مما ولد توسع المعاش المبكر والبطالة وزيادة الطلب على العمالة الأجنبية ، وكذلك السماح رأس المال الأجنبي مما أدى إلى جذب العمالة الأجنبية للأسواق العربية ، فضلاً عن انهيار التعليم ، ونقص فرص العمل التكنولوجي والفني عربياً مما أنتج هجرة العقول العربية للخارج ، بالإضافة لانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار وغيرها العديد من الأسباب .

ب- عوامل الجذب والترغيب : زيادة الطلب على العمالة الماهرة من الأجانب ، ونقص فرص الاستثمار المحلي أدى إلى نقص عرض الوظائف ومن ثم أتجاه العمالة الوظيفية للخارج وهجرتها ، وزيادة القدرات والمهارات لدى الأجانب أدى لزيادة الطلب عليها ، وزيادة الاجور وغيرها من العوامل .



عوامل جذب العمالة الأجنبية المصدر: (فريد راغب النجار، مصدر سبق ذكره، ص ١٥)

وسواء كان سبب العمالة الأجنبية العولمة أو ضغط الحاجة التاريخية المتزايدة في الدول العربية المنتجة للنفط ، إلا أنها تشمل جميع القوى العاملة المؤهلة وغير المؤهلة ، ذات الخبرات والمهارات أو التي تفنقر إليها، تتوزع على كافة قطاعات التشغيل في اقتصاديات المنطقة ، لتمثل العمالة الوافدة العامود الفقري لاقتصاديات هذه الدول ، لدرجة الاعتماد المطلق على العمل المستورد لاسيما في السبعينيات لغاية اليوم في القرن (٢١) ^(١) .

٢- الإطار التنظيمي للعمالة الوافدة الأجنبية في العراق : دراسة تاريخية

(١) باقر سلمان النجار ، حلم الهجرة للثروة ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٩ .

أ- القواعد التنظيمية للعمالة الوافدة في العراق ما قبل ٢٠٠٣

مع تأسيس الدولة العراقية (١٩٢١) وبروز الروح الوطنية لدى الأفراد والمؤسسات بدأت فكرة حصر العمل داخل العراق بالمواطنين ؛ بغية الحد من تزايد العمالة الأجنبية ، لذلك صدر عام (١٩٣٦) قانون (٢١) حصر المهن عامة بالعراقيين وأريد به بالدرجة الأولى حرمان بعض الأجانب من العمل في البلاد ، وتوفير العمل للمواطنين وحدهم ، بيد أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستطيع تنفيذ القوانين بشكل تام حتى تم الغائه بعد ثورة (١٤/تموز/١٩٥٨) ^(١)، وقد تضمن قانون (٢١) الآتي: ^(٢)

- ١- منع غير العراقيين من الاشتغال بأكثر من خمسة وثلاثين عملاً أو مهنة وللحكومة حق تحديد المدة التي لا يجوز للأجانب تجاوزها بهذه المهن أو الاعمال.
 - ٢- للحكومة حق إصدار نظام يحدد أنواع اللاجئين إلى العراق .
 - ٣- للحكومة الحق في اصدار نظام يجيز الاشتغال في بعض المهن في العراق لرعايا الدول التي تجيز للعراقيين فيها ذلك على أساس التعامل بالمثل .
- شهد(العراق) بعد ثورة (١٩٥٨) والانتقال إلى الحكم الجمهوري مجموعة تحولات اقتصادية إصلاحية استهدفت حماية الصناعة الوطنية وإقامة دولة الرعاية ، والأهم بسط هيمنة العراق على قطاعه النفطي ونزع ايدي الاستعمار منه ^(٣)، ضمن الخطة الاقتصادية المؤقتة (١٩٥٩) والتي اعتبرت الأساس للخطة التفصيلية الاقتصادية عام (١٩٦١ - ١٩٦٥) اتبعت تأميم النفط والتي تجسدت بقانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١) ^(٤)، الغت الخطة التفصيلية هذه قانون العمل لسنة (١٩٣٦) واستبدلته بقانون رقم (١) الذي نص على "أن الاعمال والمهن في العراق من حق العراقيين وحدهم"؛ نتيجة للبطالة بيد أن القانون العراقي أجاز فيما بعد العمالة الاجنبية المقيمة أو الوافدة بشروط محددة ؛ وذلك لتعذر وجود انواع محددة من العمالة العراقية أو لرغبة بعض المؤسسات والأشخاص لتشغيل غير العراقيين ، واخيراً لحقوق المقيمين من فترة لا تقل عن (١٩) لأنهم اتخذوا العراق موطناً وليس فرصة عمل ^(٥) ، واخيراً قانون (٣٠) لسنة (١٩٧٣)

(١) سونيا ارزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

(٢) رندا طلال حسن ، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية العراق انموذجاً ، مجلة كلية الأمام الكاظم ، العدد ١، المجلد ٨، ٢٠٢٤، ص ١٢٧ .

(٣) كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من الحروب الاميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، ط١، دار الفارابي ، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٩

(٤) ماجد فاضل الزبون ، الاعلام الاقتصادي ، ط١، دار العربي ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٧٠.

(٥) سونيا ارزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .

الذي اباح العمالة الأجنبية بشروط محددة اهمها الحصول على اجازة العمل وفقاً لضوابط محددة، فعل هذا القانون حق الاعتراض في حال رفض منح إجازة العمل ، عكس القانون السابق له - قانون (٢٣) لسنة ١٩٦٣ - وحدد شروط محددة لدخول العمل الأجنبي لـ(العراق) أهمها الآتي : (١)

- ١- إن يكون دخول الأجنبي إلى (العراق) وإقامته فيه بصورة شرعية .
- ٢- إن يتوفر فيه المؤهلات المهنية والعلمية للعمل الذي يريد مزاولته .
- ٣- إن يكون العمل من الأعمال التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا يتوفر بها يد عاملة عراقية

- ٤- إن يحصل الأجنبي على ترخيص بمزاولة عمله من النقابات المهنية ذات العلاقة .
- ٥- إن لا يقل العمر عن (١٦) سنة ولا يزيد عن (٦٦) للرجان و(٥٥) للنساء .
- ٦- لم يسبق وأن ارتكب جريمة تهدد العراق ومصلحتها سواء داخل العراق او خارجه .
- ٧- أن تؤيد الدوائر الأمنية المختصة عدم وجود مانع من اشتغال الأجنبي .

ب- القواعد التنظيمية للعمالة الأجنبية في العراق ما بعد ٢٠٠٣

شكلت مرحلة التوجه النيوليبرالي الأمريكي ودولة السوق الحرة ، والمعلنة من وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) في (أيار/مايو ٢٠٠٣) عن المبادئ الاساسية للحرية في (العراق) : "القرارات ستكون في صالح أنظمة السوق ... التحالف سيشجع التحرك لخصخصة الشركات المملوكة للدولة" ، وأكملة (بول برايمر) تحت مسمى (الإصلاح الاقتصادي) والذي تضمن في الخطوة الثالثة منه خصخصة الشركات الحكومية والمؤسسات و"قطم الناس عن فكرة الدولة تدعم كل شيء"^(٢)، ليتم الربط بين العولمة والخصخصة بما يخدم توجهات الشركات المتعددة الجنسية ، وإعادة (العراق) إلى حظيرة الدول المركزية كبلد تابع للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، أنتج تدمير القاعدة الاقتصادية والسيادة واضعف القطاع الخاص ^(٣)، وعلى أثر ذلك جاء قانون الاستثمار (١٣) لعام (٢٠٠٦) الذي فتح باب الاستثمارات الأجنبية في العراق ، ومن ضمن المزايا والضمانات للاستثمار الأجنبي التي جاءت في المادة (١٠)/ أولاً جواز تملك المستثمر العراقي أو الأجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة او القطاع العام ، مما

(١) عدنان العابد و يوسف الياس ، قانون العمل ، ط٢ ، دار العربية للقانون ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١١٦-١١٧ .

(٢) كريس دوران ، الأجندة النيوليبرالية لغزو العراق ، ط١ ، دار المأمون ، العراق ، ٢٠٢٢ ، ص ١٦١ .

(٣) عباس كاظم جباد وصباح قاسم، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد والوطني ،مركز الكتاب الاكاديمي ، الاردن، ٢٠١٩ ، ص ٤٠١ .

يمكن من شراء الارض العائدة لقطاع الأسكان دون القطاع الصناعي^(١) ، فيما حدد قانون العمل العراقي رقم (٣٧) الصادر عام (٢٠١٥) ضوابط عمل العمالة الأجنبية أهمها الآتي: ^(٢)

١- يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة دون إجازة عمل من جهة ، كما ويحظر على العامل الأجنبي العمل دون هذه الإجازة من جهة أخرى .

٢- يلزم أصحاب العمل نفقة تذكرة السفر للعامل الذي استقدمه ويتحمل تكلفة نقل جثمانه بحال موته .

٣- فقدان الوظيفة للعامل الأجنبي لا يعني فقدان وضعه القانوني ألا في حالة خرقه القانون .

وتأسيساً عليه سمح قانون العمل العراقي بالعمالة الأجنبية ، رغم ما يعانيه من مشكلات وتحديداً أزمة البطالة التي يحدد بعض الباحثين- نظراً لعدم وجود احصائية حكومية دقيقة- إلى ما يقارب (٢٤٪) اي ما يعادل (ثلاثة مليون) عاطل عام (٢٠١٤) ^(٣).

ثانياً : احصائية رقمية لأعداد العمالة الاجنبية في العراق ما بعد ٢٠٠٣

منذ تأسيس الدولة العراقية وهو يحتضن اعداد كبيرة من العمالة الأجنبية كالفلسطينيين والمصريين والسودانيين والموريتانيين؛ لغرض الاستقرار والجنسية والعمل عزز ذلك الطفرة الاقتصادية في الستينيات وبداية السبعينيات فأصبح (العراق) مقصد ومصدر جذب للعمالة الأجنبية لاسيما في "سوق الاعمال البسيطة" كالزراعة والبناء وبعضهم في المهن الحكومية البسيطة ، حيث بلغ عدد العمال المصريين حوالي (٤) مليون، أما عدد العمال السودانيين فبلغ حوالي (٣) مليون ، بيد أن (حرب الخليج الثانية) والحصار الاقتصادي دفع معظمهم إلى المغادرة ^(٤)، أما (عراق) ما بعد (٢٠٠٣) وعلى الرغم من عدم توفر احصائية دقيقة لأعداد العمالة الأجنبية فأن عدد الشركات الأجنبية عام (٢٠١٣) بلغ (٩٦١) وعدد العمالة الأجنبية ضمنها حوالي (١٠٦٧٢٩) ^(٥)، فيما حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية التوزيع العمال الأجانب المضمونين لعام (٢٠١٦) بالآتي : ^(٦)

(١) قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص ١٠.

(٢) قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، جريدة لوائح العراقية، العدد ٤٣٨٦، ٢٠٢١٥، ص ص ١٥-١٦.

(٣) وسن احسان عبد المنعم ، الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ بين النظرية والتطبيق والرؤى والحلول ، د ط، دار ومطبعة الرفاه للطباعة والنشر ، دم، ٢٠٢٣، ص ١٥٨.

(٤) رندا شاكر محمود ، العمالة الوافدة إلى العراق : الاسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، العدد ٣، المجلد ٥ ، ٢٠٢٤، ص ص ١٠١ ، ١٠٢.

(٥) سونيا ارزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦.

(٦) المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٦، جمهورية العراق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠١٧، ص ١١٩.

عدد الاجازات الممنوحة للعمالة الاجنبية في العراق عام (٢٠٢٣)^(١)

العدد	النشاط	
٩٦٩٣	الاجازات الممنوحة	شركات القرار ٢٤٥
٥٩١٥	الاجازات المجددة	
٢١٣١	العمالة المستقدمة	شركات القطاع الخاص
٢٨٩٨	الاجازات الممنوحة	
٧٣٢	الاجازات المجددة	
٢١٩٠١	الاجازات المستقدمة	مدبرات منزل
٦٦٧٦	الاجازات الممنوحة	
٨١٧	الاجازات المجددة	

كما وحددت وزارة التخطيط العراقية النسب المئوية للعمالة الأجنبية في منشآت القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي لعام (٢٠٢١) ، نبينه بالمخطط الآتي : ^(٢)

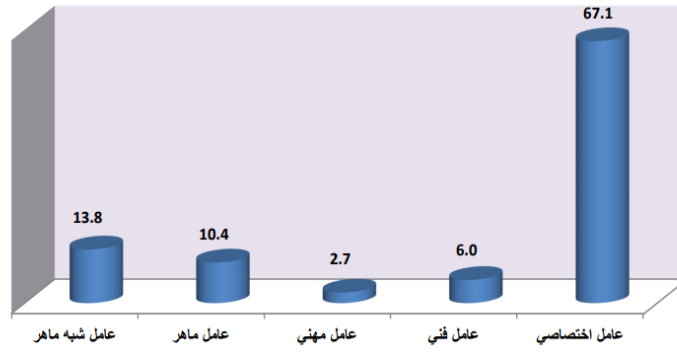
ت	النشاط الاقتصادي	%
١	التعليم	٥٠.٠%
٢	الصناعة	١٩.٨%

(١) المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٣ ، جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠٢٤ ، ص ١٣٩ .
(٢) مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١ ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠٢٤ ، ص ٨٨ .

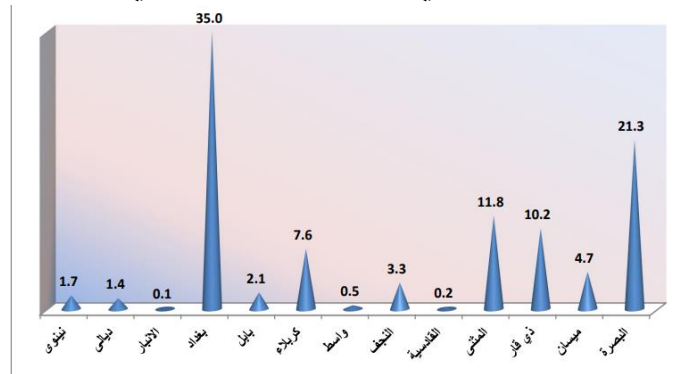
٣	الفنادق	١١.٩%
٤	الصحة	١١.٩%
٥	الزراعة / الدواجن	٠.٨%
٦	المصارف	٣.٨%
٧	الاتصالات	٠.٠%
٨	البناء والتشييد	٠.٠%
٩	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٠.٠%
١٠	منظمات المجتمع المدني	١.٧%

أما نوع العمالة الأجنبية فإنه عادة ما تضم: (عمال ماهرة وهي الحاصلة على شهادة علمية من البكالوريوس والماجستير والعمالة الطبية) ، و(العمالة شبه الماهرة : الحاصلة على شهادة تقنية-دبلوم) وأخيراً (العمالة غير المهارة فتشكل من العاملين في الخدمات العامة في المطاعم والاسواق والمنازل) ^(١)، وضمن القطاع الخاص ووفقاً لدراسة تابعة لوزارة التخطيط العراقية لسوق العمل وضحت النسبة المئوية لنوع العمالة لأجنبية في محافظات العراق* بالآتي : ^(٢)

(١) سونيا ارزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
 • إن العاملين الأجانب بالعراق من ذوي الاختصاص بمحافظة(واسط والانبار) يشكلون الغالبية العظمى ، أما في محافظة (بغداد) فيشكلون (٨٩٪)، أما نسبتهم في محافظة (ميسان) فتتمثل (٨٦,٨٪)، وضمت (النجف) اعلى نسبة من العمال المهرة بنسبة (٦٣٪) ، وأخيراً شكل العاملون شبه المهرة في محافظة (ديالى) اعلى نسبة حيث قدرت بـ (٥٤,٥٪) (ينظر في ذلك : مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨).
 (٢) علياء اسماعيل عبيد ومنهى زهير محسن، العمالة الاجنبية في العراق : الآثار والتحديات والاجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط دائرة التنمية البشرية قسم الاحصاء، دت، ص ص ١٤-١٥ .



التوزيع النسبي لنوع العمالة الأجنبية في العراق



التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية على محافظات العراق

وتأسيساً عليه يبلغ عدد العمالة الاجنبية (١٠٨٠٥٣)، لتشكل نسبة العملة الوافدة في الشركات المتعاقدة مع القطاع العام (٩٨.٨) وبالتالي فإن ثقل العملة الوافدة هي في القطاع العام ، بيد أن البيانات لتفصيلية من قبيل التصنيف النوعي (عملة ماهرة- عمالة شبه ماهرة- عمالة غير ماهرة) ، ومستوى الأجر النقدي ... وغيرها مفقودة ؛ ذلك لأن نسبة (٨٨.٢) في القطاع لعام مخالفون لشروط العمل ، أما القطاع الخاص فقد بلغ عددهم (١٣٢٤) وحدهم المسجلون في وزارة العمل العرقية ^(١)، ولعل من بين أهم أسباب ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية هو الأجر ؛ ذلك لأن الأجر عنصر اساسي في عرض وطلب قوة العمل ، إذ يصل اعلى أجر إلى (٣٥٠٠) دولار مقابل (٢٠٠٠) في أوطانهم ، وأدنى أجر يصل إلى (٢٠٠) دولار مقابل (١٠٠) في أوطانهم ، أي ضعف الأجر مما شكل سبب منطقي لبيعهم قوة عملهم في (العراق)

(١) جمال عزيز فرحن وحيدر عبد الامير جاسم ، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية (باستخدام التحليل العاملي) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٠، المجلد ١٤، ٢٠١٧ ، ص ص ٥١- ٥٢ .

(^١)، أما الاستثمار الاجنبي خلال (٢٠٠٨-٢٠١٣) بلغ (١٨٥٦) مليون أمريكي عام (٢٠٠٨)، وارتفعت لتصل إلى (٢٨٥٦) مليون دولار امريكي عام (٢٠١٣) (^٢)، ويمكن تحديد الأجر وفقاً لنوع التخصص الوظيفي في المخطط الآتي : (^٣)

التخصص الوظيفي للعمالة لأجنبية على وفق مستوى الأجر في العراق (دولار)

التخصص الوظيفي	مستوى الأجر	معدل الأجر
مخطط	٣٠٠٠	٣٠٠٠
مدير	٣٠٠٠	٣٠٠٠
مهندس	٣٥٠٠-٢٠٠٠	٢٧٥٠
منسق	٣٠٠٠-١٧٠٠	٢٣٥٠
مفتش عمل	٢٥٠٠-١٢٦٠	١٧٨٠
أداري	٢٥٠٠-١٠٠٠	١٧٥٠
أمني	٣٠٠٠-٣٠٠	١٦٥٠
مساح	٣٠٠٠-٣٠٠	١٦٥٠
مساعد	٢٦٠٠-٦٠٠	١٦٠٠
مشرف	٢٥٠٠-٦٠٠	١٥٥٠
ممرض	٨٥٠-٦٠٠	٧٢٥
عامل	٥٠٠-٣٠٠	٤٠٠
مهن أخرى	٣٥٠٠-٢٠٠	١٨٥٠

ثالثاً : الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الأجنبية : دراسة بنيوية

(^١) سونيا ارزروني وارتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣.

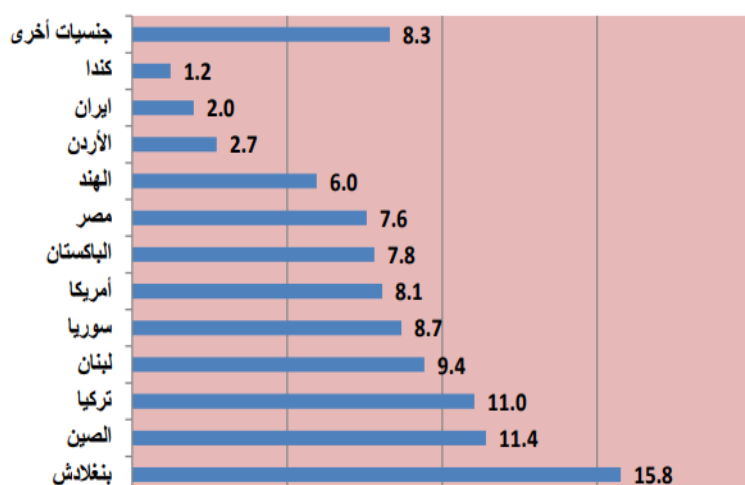
(^٢) وسن احسان عبد المنعم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

(^٣) جمال عزيز فرحن وحيدر عبد الامير جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .

عدم التجانس المجتمعي وتهديد الهوية الثقافية للمجتمع المستقبل للعمالة الأجنبية لاسيما مع الارتفاع المتزايد لأعداد العمالة الأجنبية ، وتهديد الأمن الاجتماعي ، واحتمالية نشوء جيل كامل مطالب بالتوطين وحقوق المواطنة ، وحول هذه المحاور سيكون طرحنا الآتي .

١- تهديد التجانس المجتمعي* للتكوين الاجتماعي العراقي

أول المخاطر الاجتماعية هي عدم التجانس الاجتماعي للقيم والمنظومة الثقافية لجنسيات العمالة الأجنبية لاسيما الاسيوية منها مع منظومة القيم للبلد المستقبل ، نظراً لنتامي اعدده قد يمثل عنصر عدم استقرار سياسي له أثاره الاجتماعية والسياسية ؛ فتوفر هذه الجماعات بيئة خصبة للأمراض الاجتماعية والاتجار بالمخدرات وأعمال التخريب^(١)، لاسيما وأن نسبة العمالة الأجنبية غير الشرعية في (العراق) من (٨٠٠) ألف إلى مليون عامل ، ومليون عامل أجنبي مرخص^(٢)، يمكن توزيعها حسب الجنسيات الوافدة وطبقاً لمسح وزارة التخطيط العراقية لسوق العمل على النحو الآتي :^(٣)



التوزيع النسبي للعمالة الأجنبية في العراق حسب الجنسية في العراق عام (٢٠٢١)

*يعبر عن تماسك نسيج المجتمعي الذي يتم عبر ثلاثة آليات أولها الدولة بوصفها المسؤولة عن ضبط وتنظيم المجتمع ، والثاني المواطنة لنشرها التجانس عبر المساواة في الحقوق ، والثالث الدين بوصفه منبع القيم والمبادئ (ينظر في ذلك: علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، الكتاب الثالث، ط١، مكتبة الانجلو لمصرية، مصر، ٢٠١٧، ص ١١٧) .

(١) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٢) حوار وزير العمل والشؤون الاجتماعية العرقية حمد الاسدي مع مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٤/٧/٣

<https://www.molsa.gov.iq/?article=4774>

(٣) علياء اسماعيل عبيد ومنهى زهير محسن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

إنّ تغيير التركيبة الديمغرافية للتركيبة المجتمعية قد يخضع في بعض الأحيان لاستراتيجية سلطوية تستهدف التجنيد والتجنيس وخلق قوة موالية لها ، محاولات قد تجر كوارث ومذابح وتغيير في هوية البلد ، علماً بأن العراق في حقبة نظام (صدام حسين) الدكتاتوري السابق استخدم ذلك بجلب ما يقارب (٤) مليون عامل أجنبي مصري ، لتغيير التركيبة السكانية ، محاولة انتهت بشكل مأساوي ^(١)، علماً بأن مركزة القوة العاملة لأجنبية يولد تقتيت قوة العمل ويخلق مجتمع غير متجانس عموماً ، بشكل يجعله عاجزاً عن الرد والدفاع ضد سياسات التدمير السياسي والاجتماعي المتعددة ^(٢) .

زيادة حجم العمالة الأجنبية في أي مجتمع يستضيفها تولد تهديد للتركيبة الديمغرافية قد تصل إلى حد الانفجار السكاني وعواقبه الخطيرة كالاختلال في تجانس البنية الاجتماعية ، والعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الاجرامي ، وتغيير التركيبة المجتمعية الأصلية للمجتمع المستضيف ، ذلك لأن الزيادة المتعاضمة في المستقبل لحجم العمالة الأجنبية يولد أجيال مستوطنة ، بالأخص إذا ما نظرنا إلى شرط (منظمة التجارة الدولية) الذي يفترض توطين ومواطنة عمالتها الوافدة ، بعد قضاء فترة زمنية محددة ، وبالتالي التحول من مستوطنين وافدين إلى متوطنين لهم أوضاعهم الاجتماعية ، وينجم عن التوطن مخاطر اجتماعية عدة اهمها الآتي : ^(٣)

- ١- اضطراب قد يكون طارئ على هيكل توزيع القوة في المجتمع .
 - ٢- خلق أجيالاً قادمة تطالب بحقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
 - ٣- تزايد من واقع التشرذم والانقسام المجتمعي .
 - ٤- خلق قدراً مهماً من الضغط على الخدمات المتاحة للمواطن الأصلي .
- وعليه لا تتوقف الآثار السلبية للعمالة الأجنبية في حال ارتفاع نسبتها من القوى العاملة على الجانب الاقتصادي وزيادة البطالة فحسب ؛ وإنما يمتد إلى الحقوق التي قد تطالب بها بلدان المنشأ كحقوق ثابتة ومستمرة وقائمة ، فلا تطالب حكوماتهم بتخفيض عدد العمالة

(١) عبد الله مؤمن التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين، ط١، دار الفنون للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ١٧.

(٢) حسام عبد العال ، النظم الاقتصادية الدولية الحديثة ، ط١ ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٧، ص ص ١٨١-١٨٢ .

(٣) ندا جمال حرحور، ليبيا والهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي، ط١، العربي للنشر، مصر، ٢٠٢٣، ص ص ١٦٣-١٦٤ ، وباقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

المهاجرة وتطالب بحقوق لا يرفضها الرأي العام العالمي ، حقوق عامة تقلب التكوين السكاني رأساً على عقب وتؤثر سلباً على المنظومة الثقافية للبلد المستقبل (١) .

٢- أثر العمالة الأجنبية على الهوية الثقافية

تعتبر الهوية عموماً بأنها (مجموعة من طرق التفكير والعمل والشعور في ارتباطها المتعدد بالطبيعة والإنسان ، فأنها بذلك تكون بؤرة التزاوت والتنشئة والوعي بالذات ، أن لم نقل بأنها الحقل الذي تتشكل فيه الهوية أما عناصر الهوية الثقافية بعنصرين أساسيين وهما اللغة والدين)^(٢)، وقد باتت هجرة العمالة الاسيوية للدول المنتجة للنفط-والعراق ضمنها- مهدد لهذه الهوية ؛ بعد أن جلبت مكونات سكانية متفاوتة العدد اصطبحت معها لغات وعادات وتقاليد غريبة عن التراث والهوية الثقافية^(٣)، بدأت بالفعل خطورة هذا الاتجاه في ظل شرعية كاملة من اعلانات حقوق الإنسان التي اطلقتها العولمة ، فقد بدأت الجالية الأسيوية بإنشاء مدارس لأبنائها تعلمهم حسب مناهج التربية والتعليم في مجتمعاتهم الأصلية ، و تطور الأمر إلى تأسيس فروع لجامعات أجنبية على أرض الخليج العربي يلتحق بها أبناء هذه الجاليات ، ومن ثم إنشاء دور العبادة ، ومجتمع مدني خاص بهم لتنشأ منظمات غير حكومية ، مطالب تعكس الحضور الثقافي والاجتماعي ، أما الجانب السياسي انعكس بالكيانات النقابية والمظاهرات والاحتجاجات وصولاً للمطالبة بحقوق لمواطنة عبر التجنيس^(٤)، ليشكل خطر الاغتراب الثقافي وتفتت الهوية الحضارية ، أمر لا يقف عند حدود اللغة والدين وإنما للتنشئة الاجتماعية طالما أن نسبة كبيرة من العمالة الأجنبية في القطاع الخاص لأغراض الخدمة المنزلية بصفة مربيات^(٥)، ويتجلى هذا الخطر عبر اثر العمالة الأجنبية وخصوصاً الاسيوية على عنصر رئيسية للهوية الثقافية وهي الآتي :

١- أثر العمالة الأجنبية على اللغة

(١) محمد الرميحي ، الآثار السلبية لغزو العمالة الأسيوية للخليج والعالم العربي ، مجلة العربي ، العدد ٢٠٨ ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٢) محمد نور الدين أفاية ، الديمقراطية المنقوصة في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه ، ط ١ ، منتدى معارف ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤ .

(٣) ندر فرجاني ، الهجرة إلى النفط أبعد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٤ .

(٤) علي ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة تفكك المجتمع واضعاف الدولة ، الكتاب الثاني ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٤٧ .

(٥) باقر سلمان النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٦-١٢٧ .

أذا كانت اللغة هي الوعاء للحضارة فلا شك انها تتعرض للخطر بتزايد العمالة الأجنبية^(١) ؛ وذلك لتدويعها اللغة العربية في هجين لغوي يتغلب عليها تدريجياً ويتقدم بانتظام مع ازدياد تأثير العمالة الأجنبية وانتشارها في مجالات الحياة اليومية ، خطراً أدركته بعض الدول الغربية كـ(المانيا) التي فرضت تعلم اللغة الالمانية كشرط للعمالة الأجنبية واطعة مدارس رسمية واخرى خاصة لهذه المهمة^(٢).

٢- أثر العمالة الأجنبية على القيم : القيم الاجتماعية والاقتصادية

نقف إزاء أكثر المفاهيم إشكالية فلا وجود لمعايير ثابتة تحدد القيم وتضبط أسسها ، كما لا مضمون ثابت للقيم حتى وأن اقترنت بنظام اجتماعي ثابت كـ(العراق) أو مرجع ثقافي كالدين واللغة ، بيد أنها ترتبط على نحو مباشر بالهوية والثقافة^(٣)، تؤثر العمالة الأجنبية على: (قيم التواصل الاجتماعي: تتمثل بالعادات والتقاليد الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وما يترتب عليه من فهم للحقوق والواجبات)، و(القيم الاقتصادية: يرتبط بالعمل والإنتاج والتنظيم والاستهلاك والمكانة الاجتماعية) ؛ فمن جانب الحقوق والواجبات فلا مساواة وتميز بين العامل الأجنبي الوافد والمواطن^(٤)، ولذلك تنعدم قيمة العدالة ، فلا يتمتعون بكافة الخدمات التي تقدمها الحكومة ، كما أنهم يخضعون لعملية عزل تعيق الاندماج فلا وجود لنمط الهجرة الاندماجية ، وإنما التعامل براغماتي قوامه الاستفادة القصوى والمؤقتة ، أنتج ذلك سلوكين متناقضين مع قيم التواصل الاجتماعي والعدالة وهما الآتي: ^(٥)

١- تبني الكثير من العمال الأجانب انماط سلوكية تتسم بالانتهازية وذهنية الارتزاق مما أسهم في تعقيد العلاقة بين المواطنين والعمالة الأجنبية .

٢- علاقات التنافس والتناحر بين فئات العمال الأجانب وبينهم وبين المواطنين .

والتخوف الأكبر هو التعميم غير المرن واللاعقلاني والذي يؤسس صورة ثابتة مسبقة عن الطرفين تركز التمييز والتحيز، ومثال ذلك النظر للعمالة الهندية مطيعة وخاضعة والعكس بالباكستاني العدواني ، وفي الجانب الآخر تركز صورة سلبية للآخر المسلم العربي من قبل

(١) ندر فرجاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٨.

(٢) حيدر إبراهيم علي ، أثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية ، في العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥٩.

(٣) المبروك المنصوري ، الدراسات الدينية المعاصرة من المركزية الغربية إلى النسبية الثقافية ، ط ١ ، الدار المتوسطين ، تونس ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٣ .

(٤) حيدر إبراهيم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٥) نادر فرجاني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

العمالة الآسيوية لاسيما الهندية منها تدعمها وسائل التوصل المرئية والمسموعة، تترسخ هذه الصورة في العقل الجمعي وسلوكه مما يولد التناحر وانعدام قيم العدالة^(١)، لا لاختلاف الهويات فحسب وإنما كذلك آثارها الاقتصادية ، كانخفاض مستوى دخل المواطن العراقي الاخذ بالتدهور وفقاً لدراسة (البنك الدولي) بالتعاون مع (وزارة التخطيط العراقية) في (٢٥/٩/٢٠٠٩) بأن (٤٤٪) من سكان (العراق) يقل دخلهم الشهري عن (٨٥) دولار ، مع انعدام العدالة التوزيعية للدخول ، وحالة الفقر الشديد والمحددة بنسبة (٢٣٪) من الشعب دون خط الفقر^(٢)، ناهيك عن مستوى البطالة الذي بلغ عام (٢٠٢١) (٣٥.٨٪) لفئة الشباب (١٥-٢٤)، وهي نسبة أكثر بثلاث مرات من معدل البطالة للأعمار (٢٥) سنة أكثر والبالغة (١١.٢٪)^(٣)، كل ذلك يولد علاقة متوترة بين العملة الأجنبية والمواطن ، أحد أوجهها ضعف العدالة الاجتماعية بين (الطرف الأقوى / المواطن) و(الطرف الاضعف/العمل الأجنبي) ، المنعكس بانخفاض الأجور ومشروعية التملك والنشاط في أعمال تجارية وهمية نظراً لضرورة الكفيل ، ناهيك عن أزمة الاندماج وضعف الانتماء المترتبة على العزلة ولاغتراب عن المحيط الاجتماعي، أذ يجد العامل الآسيوي نفسه غير منتمٍ لثقافة البلد ومؤسساته ، كل ذلك ينعكس على الإنتاج وقيم العمل حيث غلبة معيار الكسب^(٤)، ويبقى الجزء المكمل للخطر على الهوية الثقافية والقيم عمومً متمثل بالتنشئة الاجتماعية .

٣- الآثار السلبية للعمالة الأجنبية على التنشئة الاجتماعية

نقف عند أكثر المهن تأثيراً على التنشئة الاجتماعية :المدرسة والتعليم العالي والخدمات المنزلية بصفة مربيات ، نبينها وخطر العملة الأجنبية ضمنها والتنشئة والهوية الثقافية للمواطن العراقي بالنقاط الآتية .

أ- العمالة الأجنبية في النسق التعليمي وأثره على التنشئة الاجتماعية

يجمع النسق التعليمي في وظيفته بين التنشئة الاجتماعية لارتباطه المباشر بالبنية الذهنية للأفراد و العادات والتقاليد وثقافة البلد ، ووظيفة ايديولوجية مكنت من الحديث عن"الجامعة

(١) حيدر أبراهيم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي ، مسح القوى العاملة في العراق لعام ٢٠٠٩، ٢٠٠٩، ص ٤٤٨ .

(٣) وزارة التخطيط العراقية ومنظمة العمل الدولية ، مسح القوى العاملة في العراق لسنة (٢٠٢١)، ٢٠٢١، ص ١.

(٤) حيدر أبراهيم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.

الطبقية" والهوية الثقافية المدرسية، وهوية السلطان البيداغوجي ^(١)، وبين التوظيف الإيديولوجي وزيادة العمالة الأجنبية في المجال التربوي تبرز اشكالية العمالة الأجنبية في المجال التعليمي ، إذ تعدّ ظاهرة غير صحية للنظام التعليمي والاجتماعي عامة ^(٢)، ظاهرة قننها الدستور العراقي في المادة (٣٠) /ثانياً بقانون (وزارة التربية العراقية) (٢٠١١) بإمكانية منح الوزارة الإجازة لفتح الروضة والمعهد والمدارس الابتدائية والثانوية للشخص الطبيعي او المعنوي الأجنبي،مقابل اجور يحددها مجلس الوزراء ^(٣)، كذلك قانون (التعليم العالي الأهلي) (٢٠١٦) الذي أباح في المادة (٣) / ثانياً إمكانية تأسيس فروع لجامعات اجنبية على ارض (العراق) ، كما أنه اذا حدد شرط الجنسية العراقية لرؤساء الجامعات والعمداء فإنه اهمله في رئاسة الاقسام العلمية ولم يبت فيه كشرط للتدريس الجامعي ^(٤)، مثل ذلك أساس قانوني لحضور العمالة الأجنبية في العراق في قطاع التعليم ليمثل نسبة (٥٠.٠%) في منشآت التعليم و(٤٥.٥) لأهم المهن في هذه المنشآت أما توزيعها فنبينه بالمخطط لإحصائي لسوق العمل للقطاع الخاص العراقي بالآتي :

(العاملين غير العراقيين حسب المهنة والجنس والجنسية في العراق لسنة ٢٠٢١) ^(٥)

المهنة	الجنس	الجنسيات												%
		بنغلادش	الصين الشعبية	تركيا	لبنان	سوريا	الولايات المتحدة الأمريكية	الباكستان	مصر	الهند	الأردن	ايران	كندا	الجنسيات الاخرى
مديرو مؤسسات التعليم	ذكور	0.0	0.0	77.8	0.0	22.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
	اناث	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
	المجموع	0.0	0.0	80.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
اساتذة الجامعات والتعليم العالي	ذكور	0.0	0.0	0.0	6.8	9.5	19.7	4.8	25.2	10.9	0.7	0.0	4.1	18.4
	اناث	2.5	5.0	0.0	5.0	2.5	30.0	2.5	25.0	7.5	0.0	0.0	0.0	20.0
	المجموع	0.5	1.1	0.0	6.4	8.0	21.9	4.3	25.1	10.2	0.5	0.0	3.2	18.7
معلمو التعليم الثانوي	ذكور	0.0	0.0	40.0	6.7	0.0	13.3	0.0	6.7	0.0	0.0	0.0	0.0	33.3
	اناث	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	20.0
	المجموع	0.0	0.0	24.0	8.0	0.0	28.0	0.0	4.0	0.0	0.0	0.0	8.0	28.0
معلمو التعليم الاساسي	ذكور	0.0	0.0	94.7	5.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	اناث	0.0	0.0	96.0	4.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المجموع	0.0	0.0	95.5	4.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
معلمو اللغات الاخرى	ذكور	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	اناث	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المجموع	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

(٤) قانون التعليم العالي الأهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٦ ، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤١٦ ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢١ .

(٥) مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧١-١٧٢ .

وتأسيساً عليه بلغ أكبر حضور للعمالة الأجنبية في المؤسسات التربوية ضمن التعليم العالي لجنسيات مختلفة (بنغلادش، تركيا، الصين، لبنان، سوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، وباكستان، ومصر، الهند، وكندا)، يليها التعليم الأساسي ثم الثانوي وأخيراً اللغات ومديرو المؤسسات التعليمية، التواجد الاخطر على الهوية الثقافية وتغريب الاجيال، ذلك أن (بنغلادش، باكستان، الامريكان، والهند) ووجودهم في هذه المؤسسات ضمن تعدديتهم الثقافية تشكل خطورة كبيرة على مستقبل اللغة العربية والوحدة والانسجام التعليمي، ففمي المستقبل من الممكن أن تنشئ اجيال لا ينتمون إلى النسيج الثقافي واللغوي لـ(العراق)^(١)، أنها تعددية ثقافية مشوهة فهناك ثقافات فرعية مختلفة من حيث اللغة والعادات والتقاليد لاسيما العمالة (البنغلاديشية، الهندية، الصينية، الأمريكية)، ثقافات تأخذ طابعاً يتصل بكل نشاطات وأوجه الحياة الثقافية والاجتماعية بدءاً من التعليم والتنشئة ضمنه إلى الهوية الثقافية بعاداتها وتقاليدها^(٢)، بشكل يهدد الأمن الثقافي نحو إمكانية حدوث صراع ثقافي قيمي بين الأجيال واحيانا على مستوى الشخص الواحد، مما قد يفضي إلى فوضى قيمية ويشيع انماط الخواء الخلقي واختلال المعايير^(٣).

ب- آثار المربيّات الأجنبيّات على التنشئة الاجتماعية : مقارنة بنائية *

شهد (العراق) تحولاً مجتمعي مهم ولمتمثل بالاستقدام والتهافت غير المسبوق على العملة الأجنبية بصفة (خدم) ومربيّات، ظاهرة لا بد من تفكيك اسبابها وأثرها، وتأتي عوامل الجذب بمقدمتها والتي أظهرتها إحدى الدراسات الميدانية في مكاتب الاستقدام بإرجاعها إلى العوامل الآتية :^(٤)

- ١- الأجور: انخفاض الأجور اول عوامل جذب العملة الأجنبية والمحددة بما يقارب (٤٥٠٠) دولار غير قابلة للاسترجاع في حال انتهاء مدة العقد والبالغة سنتين، وفي حال تجديد

(١) محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١، ط ١، در الجنان، الأردن، ٢٠١٤، ص ١٦٧.

(٣) عزام محمد الجويلي، الاعلام الاجتماعي، ط ١، غيداء للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٥٧.

* ترتبط المقاربة البنائية المقدمة من (بياجيه j. piaget، و بيتر وروسي p. worsley، و دنيس رونغ D. wrung)، لا تربط هذه المقاربة التنشئة بفترة عمرية محددة، وإنما عملية تعلم مستمرة مرتبطة بوجود اجتماعي محدد لطفل في أسرة أولاً، وبوجود اجتماعي للأسرة في طبقة اجتماعية ثانياً، وبوجود الاجتماعي للطبقة في تكوين اجتماعي محدد له خصائص اساسية ثالثاً (ينظر في ذلك: عبد الباسط عبد المعطي، تعقيب على التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الاسرة، في العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ١٨٤-١٨٥)، وهذا ما يمكن من دراسة اثر المربية الاجتماعية داخل الأسرة على التنشئة وأثر العمالة الاجتماعية بوصفها جزء من التكوين الاجتماعي ثانياً.

(٤) علي غني، العمالة الأجنبية ظاهرة منزلية جديدة، جريدة الصباح، العدد ٥٧٥٢، الثلاثاء ١٥ / آب / ٢٠٢٣، ص ٩.

العقد يتم دفع مبلغ (٧٠٠) دولار ، والراتب الشهري (٢٥٠) دولار ، إضافة لتكاليف أخرى مثل الدواء .

٢- **عوامل ذاتية :** تتعلق بالوجود الدائم في المنزل فيعد ذلك تدبير اقتصادي جيد يغني العائلات من تكاليف رياض الأطفال ، وسهولة الانقياد والطاعة وتحمل ساعات العمل الطويلة دون تذمر ، و ظروف عمل المرأة العراقية خارج منزلها لساعات طويلة .

وتبقى سياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية نحو زيادة الطلب على استقدام الخادمت الأجنبيات ، والتي بلغ عدد عاملات المنازل فيها لغاية (٢٠٢٣) ما يقارب (٦) الأف عاملة ، وبلغ عدد المكاتب المرخصة لاستقدامها (٦٤) مكتب بعموم (العراق) ، حددت (نيجيريا) بأول دول الاستقدام عدداً تليها (اوغندا) ثم (غانا)^(١)، استقدام ربما تحدد صيغته الأدق بالانتقال من دول العسر والفائض السكاني إلى دول اليسر الاقتصادي ، يجد مبرره في حال تشابه الثقافات والاديان واللغة كانتقال العمالة العربية بين دول الخليج العربي^(٢)، بيد أن الاختلاف والمخاطر تبرز في حال الاختلاف -كما في حالة العراق المعاصر- أذ تبرز مشكلة التنشئة الاجتماعية؛ فلا بد للمربية وعاملات المنازل من الاعتماد على اساليب التنشئة الخاصة بها في موطنها الأم، مما يسهم في غرس ثقافة وقيم غير عربية في ثقافة الطفل العربي وتأتي اللغة والدين والعادات والتقاليد في مقدمتها ، بالإضافة إلى أن عملية التثقيف او الاتصال الثقافي لا تتم بالطريقة السليمة طالما أن ناقلات الثقافة لم ينقلن العناصر الرئيسية في ثقافتهم وانما نتيجة لمستواهن التعليمي والاجتماعي فقد ينقلن عناصر هامشية تعتمد على الغيبيات والخرافة^(٣)، مما قد يشكل في المستقبل خطر للازدواجية الثقافية على مستويين الأول المحلي المتجسد بالتعدد الثقافي غير المتجانس بين الهويات الفرعية لسكانه ، والأصعب في المستوى الثاني المتجسد بالإنسان المحلي الذي يعيش بحالة ازدواجية اجتماعية وثقافية بفعل التنشئة غير الصحيحة التي سببتها العمالة الأجنبية بصفة مربيات وخدم داخل المنازل^(٤)، وهي بذلك وفقاً لبعض الباحثين تسهم في الاغتراب وتشوية الثقافة العربية ؛ بفعل تأثر اللغة أولاً فهي وعاء

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢ ، ١ يوليو ١٩٨٦ ، الكويت ، ص ٣٩ .

(٣) جهينة سلطان سبق العيسى، التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة، في العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

(٤) باقر سلمان النجار ، البنية الاجتماعية والثقافية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤ ، ١ / أبريل / ١٩٩٦ ، ص ٨٢ .

الثقافة العربية ، ومن ثم اثرها عبر المربيّات الأجنبية على التنشئة بغرسهم قيم اخلاقية غير مستحسنة واحداث شرخ في العائلة وتطعيم الطفل بثقافة وقيم مغايرة لمنظومة الثقافة العربية (١) .

٣- أثر العمالة الاجنبية على الأمن المجتمعي* والإنساني

تعدّ العمالة الأجنبية أحد المخاطر المهددة للأمن العراقي عموماً والأمن المجتمعي خصوصاً ، لاسيما ومشكلة العمالة الأجنبية غير المرخصة ، حيث يبلغ عدد العمالة الاجنبية ما يتجاوز المليون عامل أجنبي، في حين أنّ عدد اجازات العمل الصادرة لغاية(حزيران/٢٠٢٣) بلغت(١٠٨)ألف إجازة فقط (٢)،مما يشكل أزمة(العمالة الأجنبية الخارجة عن القانون) والمحددin بالعمال الأجانب المهريين إلى محافظات العراق عموماً ، يجري استقدامهم على نحو غير قانوني مخالفاً بذلك شروط الإقامة وقانون العمل وما حدد منها من اشتراطات تتعلق بصلاحية سمة الدخول والرسوم والخلو من الامراض ووجود اهمية وحاجة لخدماتهم، انها عمالة تخترق عمق الأمن الوطني العراقي(٣)،كالإرهاب والمخدرات ؛ حيث تقوم الجماعات الارهابية بالولوج إلى (العراق) لجمع المعلومات عن المرافق الأمنية المهمة ، بالإضافة إلى تجنيد فئات وافراد لصالحها ، أما تعاطي المخدرات فكانت واحد من أبرز تداعيات العمالة الأجنبية على الأمن المجتمعي لدول الاستقبال(٤)، وتأتي الجنسيات الباكستانية والافغانية والسورية واليمنية بمقدمة العمالة الأجنبية المروجة للمخدرات ، مستخدمة لذلك طرق واساليب متعددة للترويج مثل اخفائها في اماكن أمنة ، وتجنيد السماسرة والموزعين ، وتخصيص اماكن محددة لتشكيل خلايا منظمة لتجارة المخدرات ، ولعل اكثر المواد المخدرة التي يروجون لها (الحشيش والكبتجون والهيروين والقات) (٥)،كما يمكن تحديد أهم المخاطر الأمنية للعمالة الأجنبية غير الشرعية في العراق بالآتي: (٦)

(١) باقر سلمان النجار ، حلم الهجرة للثروة الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٦-١٢٧ .

* يعدّ الأمن المجتمعي واحد من اضافات (مدرسة كوبنهاغن) انبثق من الاعتقاد بوجود وحدت مرجعية للأمن غير الدولة ، فهو مفهوم يتجاوز المفهوم التقليدي للمجتمع الذي تعده تابع لأمن الدولة ، ليصبح -أي المجتمع- كياناً مستقلاً بذاته وموضوعاً مرجعياً للأمن ، فالأمن المجتمعي يعبر عن قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج انماط خصوصيتها في مجالات عدة : (اللغة ، الثقافة ، الهوية الوطنية والدينية ، العادات ، والتقاليد)، في إطار شروط مقبولة لتطورها (ينظر في ذلك : ندا جميل حرجور ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٩-٤٠)

(٢) علي غني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

(٣) علياء اسماعيل عبيد ومنهى زهير محسن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٤) بريك بن عائض القرني، المخدرات الخطر الاجتماعي الداهم، ط٥، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٠، ص١٨٦ .

(٥) معاذ عليوي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، ط١، حروف منشورة، مصر، ٢٠١٦، ص ص ٣٧-٣٨ .

(٦) كرار حيدر أثر العملة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية ، ١١ / ٣ / ٢٠٢٤

- ١- **عدم التثبت من الهوية** : فمن الصعب تحديد جنسيات العمالة الاجنبية غير القانونية ، مما يولد مخاطر امنية متعددة أذ قد يكونون مرتبطين بجماعات ارهابية مخربة او جماعات اجرامية أخرى كالإتجار بالبشر والاعضاء البشرية .
 - ٢- **زيادة العبء على الجهات الامنية العراقية** : تبعاً لإجراءات المراقبة والتفتيش مما يستلزم خطط واجراءات محددة للكشف والترحيل .
 - ٣- **مخاطر أمنية ذات طابع مجتمعي** : قد تؤدي العمالة الخارجة عن القانون إلى زيادة التوترات بين السكان المحليين والأجانب مما قد يولد نزاعات ذات طابع اجتماعي واعمال عنف .
 - ٤- **النشاطات الإجرامية** : تعد العمالة الاجنبية غير القانونية الاكثر عرضة لهذه النشاطات كالتهريب والتجارة غير المشروعة والمخدرات وغيرها من الصناعات غير المقبولة قانونياً .
- وتأسيساً عليه يضاف إلى تهديد الامن الثقافي العراقي الناتج عن عدم التجانس والاختلاف بين الثقافات ، فإن عمق الخطر يخترق الجانب الثقافي ويتجاوزه إلى أمن وسلامة الفرد والمجتمع العرقي عموماً ؛ فعلى مستوى العلاقات بين الدول قد تولد مطالب المساواة بين العمل المحلي والاجنبي مظاهرات واعتصامات تتطور لأعمال عنف تولد عدم استقرار العلاقات الدولية بينهما ، وعلى مستوى امن وسلامة الفرد/المجتمع/ الدولة العراقيين فتأتي مخاطر الجريمة بأنواعها ^(١)، والأمن الاقتصادي العراقي طالما أن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف العمالة المحلية العراقية ابرز آثار العمالة الاجنبية ، فضلاً عن استنزاف الموارد المالية العراقية أذ يشكلون عبئاً على الموازنة العامة للبلاد ، حيث تقدر تحويلاتهم المالية بما يقارب ملياري دولار سنوياً ، ويؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي ، علماً بأن جزء كبيراً من هذه التحويلات يتم بطرق غير قانونية مما يزيد من استنزاف الموارد المالية العراقية^(٢)، كما وتولد انخفاض اجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة مما ينعكس سلباً على رفاهية ومستوى المعيشة ، وعلى مستوى الدولة فتولد العمالة الأجنبية زيادة تكلفة الخدمات العامة والخدمات المحلية ، وعدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الأجور ، بالإضافة إلى جوانب الأمن الأخرى المرتبطة بالجريمة أذ يعدها أحد الباحثين أول مصدر أساسي للجريمة المنظمة لاسيما

<https://www.alnahrain.iq/post/1195>

(١) رشا ظافر محي الدين ، آثار العمالة الأجنبية على العمالة العراقية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد ٢، المجلد ٧، الجزء ١، ٢٠٢٢، ص ٣٣٩.

(٢) نور اللامي ، العمالة الاجنبية تزاخم الخريجين في سوق العمل ، مجلة الصباح ، العدد ٦٠٥٥ ، ٢٨ / تشرين الثاني ٢٠٢٤/، ص ٩.

العمالة غير القانونية ، تتجاوز حد المخدرات والاتجار بالبشر إلى الخمر والسرقاات والتزوير والنصب والاحتيال والجرائم اللا-أخلاقية التي تولد انحراف في السلوك الأخلاقي للشباب^(١) ، و خلاصة القول يمكن تحديد هم الآثار السلبية للعمالة بنوعها القانونية وغير القانونية على الأمن المجتمعي بالآتي : (٢)

١- خلل التركيبة المجتمعية ناتج عن عوامل جذب العمالة الاجتماعية مما قد يولد خلل في التركيبة السكانية يعرض الهوية الوطنية إلى الخطر ويهدد الطابع الثقافي المميز للدولة وافرادها .

٢- وجود نوعين من العمالة الأجنبية (الخادماات ومربيات المنازل) لها تأثير قوي على السلوك النشئ حيث أنهم أكثر الفئات احتكاكاً بالأسرة .

٣- الانحراف السلوكي للشباب نتيجة تأثير العمالة الأجنبية وسلوكيتهم أنتج ذلك الغاء دور الشباب المواطنين في تقديم مساهمة في الإنتاج والتنمية .

٤- مشكلة تعاطي المخدرات والمشكلات الصحية التي تمس عمق الأمن الصحي للأفراد وتدهور الطاقة البشرية الشابة وانخفاض مستوى التنمية البشرية .

نظراً للآثار العميقة للعمالة الأجنبية بشقيها القانونية وغير القانونية ونظراً لنسبتهم الكبيرة إلى حداً ما لاسيما الأخيرة منها والمخاطر الأمنية المباشرة المرتبط بأمن الدولة والأمن الاجتماعي بل والإنساني عموماً بشتى مجالاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ...الخ ، فلا بد من الأخذ بإجراءات (وقائية استباقية) قبل تطور الظاهرة وأخرى(أمنية / قانونية علاجية) طالما أن عدد العمالة الجنبية اللا-قانونية اقترب من مليون عامل في العراق.

الخاتمة

كشفت الدراسة التحليلية عمق التشابك داخل التكوين المجتمعي العراقي لحقبة مابعد (٢٠٠٣) ولآثار المترتبة بين الجانبين السوسولوجي والثقافي ، ذلك لأن الاثر السلبية على مستوى التركيبة السكانية وامكانية حدوث خلل فيها مما يخلق اشكالية عدم التجانس المجتمعي ودخول ثقافات لجنسيات دخيلة على المجتمع العراقي ، تخترقه عبر العديد من المنفذ التي تخلق فضاء تواصلية مؤثر على تنشئة المواطن العراقي ، عبر مؤسسات مثلاً المدارس والجمعاات وفئة الخدم

(١) بسمه رحمن عودة الصباح ،العمالة الوافدة في العراق الاسباب والآثار دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد ٣٧ ، ٢٠١٦ ، ص ص ٥١-٥٣.

(٢) علي سويلم الجازي، الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، ط١، دار الخليج، الإمارات، ٢٠٢١، ص٦٤.

والمربيات هذه الظاهرة الاخذة بالتوسع بشكل غير مسبوق ، وهذا ما يولد التأثير علماً بأنه اللغة والثقافة من الممكن أن ان تكون ايجابية في حال الانفتاح على الآخر المختلف ثقافياً ، لكن حدود التلاقح الايجابي يستلزم وعي ونوع محدد من العمالة الأجنبية ذات المهارة العالية وهذا ما تفقر اليه نسبة كبيرة من العملة الأجنبية في العراق ، وبالتالي تنقل الغيبات والقيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عموماً والدين واللغة لتؤثر على النشء لاسيما وان البنيتين : المدارس والخدم والمربيات ذوي ارتباط مباشر بالبنية العقلية وهذا ما يجعل التأثير والتنشئة الاجتماعية متحققة ، ويعكس ذلك عمق التأثير بين بنى التركيبة لاجتماعية العراقية ، كما وكشفت الدراسة على المخاطر الأمنية لاسيما لفئة العمالة الأجنبية غير المرخصة والغير قانونية حيث الشبكات الارهابية وتجارة المخدرات والاعضاء البشرية، مما يهدد الأمن المجتمعي والإنساني عموماً لما يعكسه من مشكلات صحية واخرى ذات ابعاد اقتصادية فكل فرصة عمل لعامل أجنبي تعني بطالة للعملة المحلية ، واستنزاف للموارد المالية العراقية عبر التحويلات التي تتجاوز المليارين دولار سنوياً ، والعبء الكبير الذي تشكله العمالة الأجنبية على الموازنة والناتج القومي الاجمالي .

التوصيات

١- آنية الاستقدام : اذا ما كانت الاخطر الثقفية والاجتماعية تنتج عن الاستمرارية وطول فترة الاستقدام والتجنيس فأن من الافضل الاستعانة ببعض الشركات الأجنبية بشروط محددة أولها ارغاهم لشمول نسبة محددة من العاملة بالشركة من العمالة العراقي لغرض كسب المعرفة العملية أولاً ، ومن ثم تحديد فترة الإقامة بمدة انجاز المشروع الذي استقدموا من أجله ، وهذا يحقق عزلة العمالة الأجنبية عن المجتمع ويمنعهم عن التعايش معهم ونقل منظومتهم الثقافية ، وهذا يحافظ على التعرف ولانفتاح على الثقافات الأخرى/الوافدة من جهة وينع زوبان الهويات الثقافية الوافدة من جهة أخرى ، وبالتالي الحفاظ على الهوية الوطنية ضمن التلاقح الفكري مع ثقافة الآخر والاعتراف بها والتعايش الحضاري على مستوى أوسع .

٢- حظر استخدام العمالة الأجنبية في القطاع الخاص : ذلك أن أغلب الآثار السلبية كانت في هذا القطاع من العمالة الأجنبية غير الرسمية وأثرها على المؤسسات الخاصة لاسيما التعليمية والخدمات المنزلية فكان الأثر الأشد تأثير على التنشئة لاتصالها المباشر بالبنية الذهنية لفئات

عمرية هي الأهم من حيث التنشئة لاسيما مراحل لابتدائية والتعليم الثانوي والاصعب عاملات المنازل ، والأجدر حصرها للضرورة القصوى أو حظرها لاسيما في هذه المؤسسات .

٣- **شرط التشغيل الكامل :** ويعني ذلك تحقيق التشغيل الكامل للطاقات البشرية وقوى العمل المحلية العراقية ، ذلك لان نسبة البطالة في العراق لاسيما ما بعد (٢٠٠٣) بلغت حدها الأقصى ، ويستلزم ذلك خطة شاملة تنسق مع مخرجات التعليم العراقي وحاجة سوق العمل أولاً ، ودعم القطاع الخاص لاحتوائهم وتحقيق الضمانات القانونية للعمال العراقيين ، وبالتالي يستلزم التشغيل الكامل مشروع تنمية بشرية شاملة تحقق هذا الهجف الصعب ، وإذا ما تم ذلك يمكن الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية في قطاعات محددة ومستوى مهارة مرتفع .

٤- **فرض الضرائب على العمال الأجانب :** ذلك لان معظم التحويلات المالية والتي بلغت ما يقارب مليارين دولار سنوياً يتم تحويله للخارج وبالتالي لزم فرض الضرائب على الاجر .

٥- **انشاء لجان مشتركة :** لجان تعاون مشتركة مع الجهات الأمنية للحد من انتشار العمالة الأجنبية غير القانونية ، والخوف من تمركزهم في مناطق محددة يصعب اختراقها كما هو الحل في بعض دول الخليج ، لتتحول لبؤرة اجرامية في المستقبل .

قائمة المصادر

الكتب العربية والمترجمة

- ١- باقر سلمان النجار ، حلم الهجرة للثروة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- ٢- بريك بن عائض القرني، المخدرات الخطر الاجتماعي الداهم، ط٥، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٠.
- ٣- بيار بورديو ، إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم ، ترجمة : ماهر تريمش ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
- ٤- جاسم يونس الحريري، إشكالية النفوذ الخليجي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ٢٠١١، ط١، در الجنان ، الأردن، ٢٠١٤ .
- ٥- حسام عبد العال ، النظم الاقتصادية الدولية الحديثة ، ط١ ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

- ٦- حيدر إبراهيم علي ، آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية ، في العمالة الأجنبية في
اقطار الخليج العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.
- ٧- شاكور محمود وهيب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، ط١، دار رسلان
دمشق، ٢٠١٢.
- ٨- عباس كاظم جيايد وصباح قاسم، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد والوطني، مركز
الكتاب الاكاديمي، الاردن، ٢٠١٩ .
- ٩- عبد الله مؤمن التجنيس والتغيير الديموغرافي في البحرين، ط١، دار الفنون للنشر والتوزيع،
بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ١٠- عدنان العابد و يوسف الياس ، قانون العمل ، ط٢، دار العربية للقانون ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- ١١- عزام محمد الجويلي ، الاعلام الاجتماعي ، ط١، غيداء للنشر ، عمان ، ٢٠١٥ .
- ١٢- علي سويلم الجازي، الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي، ط١، دار
الخليج، الامارات، ٢٠٢١ .
- ١٣- علي ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة تفكك المجتمع واضعاف الدولة ،
الكتاب الثاني ، المكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، دت .
- ١٤- علي ليلة ، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، الكتاب الثالث، ط١، مكتبة الانجلو
لمصرية، مصر، ٢٠١٧.
- ١٥- عمر هشام الشهابي ، سكان الخليج مظاهر الخل وآليات المواجهة ، ط١، مكتبة آفاق ،
الكويت ، ٢٠١٤.
- ١٦- فريد راغب النجار، العمالة الأجنبية في الوطن العربي، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،
٢٠٠٨
- ١٧- كريس دوران ، الأجندة النيوليبرالية لغزو العراق ، ط١، دار المأمون ، العراق ، ٢٠٢٢.
- ١٨- كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من الحروب الاميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية
الثانية ، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣.
- ١٩- ماجد فاضل الزبون ، الاعلام الاقتصادي ، ط١، دار العربي ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
- ٢٠- المبروك المنصوري ، الدراسات الدينية المعاصرة من المركزية الغربية إلى النسبية الثقافية ،
ط١، الدار المتوسطية ، تونس، ٢٠١٠ .

- ٢١- محمد نور الدين أفاية ، الديمقراطية المنقوصة في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه ، ط١ ، منتدى معارف، بيروت ، ٢٠١٣ .
- ٢٢- مجموعة مؤلفين ، العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- ٢٣- محمد صادق اسماعيل، العمالة الوافدة في الخليج العربي ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٠ .
- ٢٤- معاذ عليوي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، ط١، حروف منشورة، مصر، ٢٠١٦ .
- ٢٥- ندا جمال حرحور، ليبيا والهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي ، ط١، العربي للنشر، مصر، ٢٠٢٣ .
- ٢٦- ندر فرجاني ، الهجرة إلى النفط أبعد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٣ .
- ٢٧- وسن احسان عبد المنعم ، الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ بين النظرية والتطبيق والرؤى والحلول ، د ط، دار ومطبعة الرفاه للطباعة والنشر ، دم، ٢٠٢٣ .

المواثيق الدولية والقوانين

- ١- الأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم ١٥٨، ١٩٩٠ .
- ٢- قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار .

مجلات والدوريات

- ١- باقر سلمان النجار ، البنية الاجتماعية والثقافية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٤، الكويت ، ١ / أبريل / ١٩٩٦ .
- ٢- باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢، الكويت ١ يوليو/ ١٩٨٦ .
- ٣- بسمة رحمن عودة الصباح ، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والآثار دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، العدد ٣٧، ٢٠١٦ .

- ٤- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٣٨٦ ، ٢٠١٥.
- ٥- جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤١٦ ، ٢٠١٦ .
- ٦- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٢٠٩ ، ٢٠١١ .
- ٧- جمال عزيز فرحن وحيدر عبد الامير جاسم ، واقع العمالة الوافدة في العراق بعد ٢٠٠٣ لعينة عشوائية (باستخدام التحليل العاملي) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٠، المجلد ١٤ ، ٢٠١٧ .
- ٨- رشا ظافر محي الدين ، آثار العمالة الأجنبية على العمالة العراقية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد ٢، المجلد ٧ ، الجزء ١ ، ٢٠٢٢.
- ٩- رندا شاكر محمود ، العمالة الوافدة إلى العراق : الاسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، العدد ٣، المجلد ٥ ، ٢٠٢٤.
- ١٠-سونيا ارزروني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٣١، المجلد ١٩ ، ٢٠٢٣ .
- ١١- رندا طلال حسن ، دور العمالة الأجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية العراق انموذجاً ، مجلة كلية الأمام الكاظم ، العدد ١، المجلد ٨ ، ٢٠٢٤.
- ١٢-علي غني، العمالة الأجنبية ظاهرة منزلية جديدة، جريدة الصباح، العدد ٥٧٥٢، الثلاثاء ١٥ / آب / ٢٠٢٣ .
- ١٣-علياء اسماعيل عبيد ومنهى زهير محسن، العمالة الاجنبية في العراق : الآثار والتحديات والاجراءات الوقائية ، وزارة التخطيط دائرة التنمية البشرية قسم الاحصاء ، د ت .
- ١٤-المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٦ ، جمهورية العراق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ٢٠١٧ .
- ١٥-المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٢٣ ، جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٢٤ .
- ١٦-محمد الرميحي ، الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي ، مجلة العربي ، العدد ٢٠٨ ، ١٩٨٢ .
- ١٧-مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة ٢٠٢١ ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠٢٤ .

١٨-نور اللامي ، العمالة الاجنبية تزاخم الخريجين في سوق العمل ، مجلة الصباح ، العدد ٦٠٥٥ ، ٢٨ / تشرين الثاني / ٢٠٢٤ .

١٩-وزارة التخطيط العراقية ومنظمة العمل الدولية ، مسح القوى العاملة في العراق لسنة (٢٠٢١) ، ٢٠٢١ .

٢٠-وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي ، مسح القوى العاملة في العراق لعام ٢٠٠٩ ، ٢٠٠٩ .
شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

حوار وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقية حمد الاسدي مع مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٤/٧/٣ ،

<https://www.molsa.gov.iq/?article=4774>

كرار حيدر أثر العملة الأجنبية غير الشرعية على العراق ، مركز النهري للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٤ / ٣ / ١١ ،

<https://www.alnahrain.iq/post/1195>

مارتن وايت ، سياسة القوة ، ، ط ١ ، ترجمة: عمر سليم التل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، أيار - مايو ٢٠٢٤ ، ص ١٦٩ .

نقلًا عن: روبرت جيلبن ، الحرب والتغير في السياسة العالمية ، ط ٢ ، ترجمة: عمر سعيد الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨١ .

تيري ل. دبيل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي ، ط ١ ، ترجمة: وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٥١٩ .

المصدر السابق ، نفس الصفحة.

Soft power and Great power Competition: Shifting ,) Joseph S. Nye
sands in the Balance of power Between the United States and
P:5., 2023, U.S.A, Springer, 1ed,China

روبرت جيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

هنري كيسنجر ، قواعد كيسنجر: في الدولة والدبلوماسية والأزمات ، ط ١ ، ترجمة: ياسر عامر - احمد زاهد ، المركز الاكاديمي للأبحاث ، كندا ، ٢٠٢٥ ، ص ٨٨ .

مارتن وايت، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٩ ، وكذلك ينظر: يورغ سورنست ، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد ، ط ١ ، ترجمة: أسامة الغزولي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢٤ وما بعدها.

، **Measuring National power**،) Gregory F. Treverton and Seth G. Jones ، Santa Monica – California، Rand corporation،Conference proceedings P.P: 2- 4،2005

روبرت جيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

* ونعني به رشوح الأثر الاقتصادي الى الأسفل بطريقة غير مباشرة ، أي ان المزايا المالية التي تمنحها الحكومة للأعمال التجارية الكبيرة سترشح في المقابل الى الأسفل فتقيد الاعمال الصغيرة. ينظر في ذلك: روبن إكيرسلي ، النظرية الخضراء ، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع ، ط ١ ، ترجمة: ديماء الخضراء ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، يناير ٢٠١٦ ، ص ٦١٨.

روبرت جيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣

كريستوفر كوكر ، الحرب في عصر المخاطر ، ط ١ ، ترجمة: كرم احمد عبد اللاه ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠١١ ، ص ص ١٠ - ٣٢ .
نقلًا عن: المصدر السابق ، ص ١٠.

Hybrid warfare – new threats: Complexity and Trust ،) Arsalan Bilal ، 2021، Nato Review, November 30،as the antidote <https://www.nato.int/docu/review/articles/2021/11/30/hybrid-warfare-new-threats-complexity-and-trust-as-the-antidote/index.html>.

* **الداخليانية Internalism** : هي رؤية فلسفية تعني انه لا توجد حقيقة بشأن العالم تستطيع تقديم الأسباب التي تسوغ العمل بنحو مستقل عن المعتقدات والرغبات .اما **الخارجيانية externalism** وهي نقيضها: فتري ان الأسباب يجب ان ترتبط بالسمات الموضوعية للعالم .
للمزيد ينظر: كيت اورتون - جونسون ونيك بريور ، (محرران) ، علم الاجتماع الرقمي : منظورات نقدية ، ط ١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يوليو ٢٠٢١ ، ص ٢٣٥.

المصدر السابق ، نفس الصفحة.

جوزيف هينروتين وآخرون ، حرب وإستراتيجية: نهج ومفاهيم " الجزء الأول"، ط ١ ، ترجمة: ايمن منير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مايو ٢٠١٩ ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .

هنري كيسنجر وآخرون ، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري ، ط ١ ، ترجمة: احمد حسن ، دار التنوير ، القاهرة ، ٢٠٢٣ ، ص ١٧٦ .
نقلًا عن : كريستوفر كوكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .
المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

Research ,) Understanding and managing Global Catastrophic risk
P: ، 2024، Rand، Homeland security operational Analysis Center،Brief
9.

عن هذه الثنائية ينظر: هنري كيسنجر، القيادة: ست دراسات في الإستراتيجية العالمية ، ط ١ ، ترجمة: محمد عثمان خليفة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٤ ، ص ١٧ .
(، Global catastrophic risk assessment،) Henry H. Willis and others
P: 20.، 2024، Report،Homeland security operational analysis center
جوزيف هينروتين وآخرون ، حرب وإستراتيجية: نهج ومفاهيم " الجزء الثاني " ، ط ١ ، ترجمة: ايمن منير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو ٢٠١٩ ، ص ص ٢١٦ - ٢١٧ .

غريغوري ف. ترفرتون وآخرون ، تهديدات من غير مهددين: استكشاف نقاط التقاطع بين التهديدات ضد المشاعات العالمية والامن القومي ، ورقة بحثية غير منتظمة الصدور ، مركز راند للمخاطر والامن القومي، سانتا مونيكا - كاليفورنيا ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .
اولريش بيك ، مجتمع المخاطرة العالمية: بحثاً عن الأمان المفقود ، ط ١ ، ترجمة: علا عادل وآخرون ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٦٠ - ٣٦١ .
منعم صاحي العمار ، نقد العقل الإستراتيجي: دراسة في أصول التحليل الإستراتيجي ، ط ١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٢٤ ، ص ٣١٤ .
باراج خانا ، الانتقال: الحراك البشري وتقرير مصير العالم ، ط ١ ، ترجمة: مروان سعد الدين ، جروس بروس - ناشرون ، لبنان ، ٢٠٢٣ ، ص ٣١٧ .
اولريش بيك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١ .

سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته" دراسة نظرية في المفاهيم والاطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ص ١٧ - ١٨ .

اولريش بيك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .

المصدر السابق، ص ٢٨٨ .

Imagination and terrae in Cognitate : Geosophy,) Innes M.Keighren

Journal of ،exploring the intellectual history of John Kirtland wright

P: 558.، 2005، no: 31،Historical Geography

باراج خانا مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣ .

هاميش ماكري ، العالم في ٢٠٥٠ : كيف نفكر في المستقبل؟ ، ط ١ ، ترجمة: محمد عوض

- سارة الحداد ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٦٥ .

اولريش بيك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٢ .